

المؤتمر يطالب الدول الأوروبية بتحديد موقف من إرهاب «الإخوان» أسوة بالموقف الأمريكي



قال مصدر في المؤتمر الشعبي العام أن الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت حالة الضبابية من الأحداث في جمهورية مصر العربية مؤيداً صحة موقفها الأخير الذي جاء بلسان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يوم الأربعاء، والذي قال فيه إن جماعة الإخوان المسلمون في مصر (سرق) ثورة الشباب هناك عام 2011م.

وأوضح المصدر أن حديث وزير الخارجية الأمريكية لقي ارتياحاً في العالم العربي كله وليس في مصر فقط والجيش والأمن المصري الذي يواجه الإرهاب المنظم من قبل جماعة الإخوان المسلمين ثمناً لمواقفه وانحيازه لإرادة الشعب المصري. واعتبر المصدر في تعليقه له حالة الضبابية للموقف الأمريكي قبل تصريح وزير الخارجية شجعت الجماعات الإرهابية لاستخدام السلاح والعنف وخلق حالة الفوضى والأضرار بمصالح مصر وحرمان مصر من أهم مورد اقتصادي وهو السياحة.

ودعا المصدر جميع الدول الغربية إلى أن تحذو حذو الولايات المتحدة وبما ينسجم مع إرادة الشعب المصري ويبيس طموحاته وحاجته لإنجاز خارطة الطريق. ودعا المصدر المؤتمر الدولي الأوربي إلى دعم ومساندة خيار الشعب المصري واعانته على إنجاز خارطة الطريق.

وعبر المصدر عن تعازي كواد وأعضاء المؤتمر الشعبي العام لأسر ضحايا الجريمة الإرهابية في سيناء، وللجيش والأمن والشعب المصري كافة.

وكان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قال إن الثورة المصرية في عام 2011 أطلقتها شباب لا تحركهم أهداف أيديولوجية لكنها «سرق» من جانب جماعة الإخوان المسلمين. وقال كيري في كلمة له بالمجلس الاستشاري للأمن الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية يوم الأربعاء، إن «هؤلاء الصغار في ميدان التحرير لم يحركهم أي دين أو أيديولوجية».

رئيس المؤتمر يلتقى قافلة الحب والوفاء



التقى الزعيم علي عبدالله صالح - رئيس المؤتمر الشعبي العام عدداً من الشباب والشابات الذين نظموا قافلة الحب والوفاء، للزعيم علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي من أبناء محافظة ذمار بالمشاركة مع (فرقة الخيول الفنية - بيت الموروث الشعبي السياحي) الذين قدموا من محافظة ذمار لتجديد العهد والوفاء.

وقد رحب الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام بالشباب

ويجري اتصالاً للاطمئنان على الإعلامية سونيا المريسي

أجرى الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، الأربعاء الماضي، اتصالاً هاتفياً بالإعلامية والمذيعة سونيا المريسي التي تتلقى العلاج في أحد المستشفيات السعودية من المرض الذي ألم بها، وذلك لإطمئنان على صحتها، متمنياً لها من الله سبحانه وتعالى الشفاء العاجل والعودة إلى أرض الوطن سالمة معافاة لتواصل أداء دورها الإعلامي المتميز.

وقد طمأنت الأخت سونيا المريسي الأخ الزعيم على صحتها، معربة عن شكرها وتقديرها الكبيرين على سؤاله عنها واهتمامه بصحتها، مقدرةً تقديراً عالياً للمشاعر النبيلة والصادقة التي يتحل بها الأب الزعيم علي عبدالله صالح، داعية الله له بالتوفيق والنجاح، وأن يمتعته بالصحة والعافية.

المؤتمر الشعبي صامد في وجه التحديات عام ثان من المبادرة الخليجية

انما يريدون بنا العودة الى الورا، واعادة اليمن الى مربع الفوضى والا دولة.. وهم بذلك يعبرون بوضوح عن خشيتهم الدخول في الاستحقاقات الانتخابية بعد ان سجلوا الفشل الذريع في مهمتهم المتمثلة بحماية المواطن وحقوقه عبر الكف عن ممارسة الفساد وتعطيل اصلاح اوضاع البلاد لاسيما الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

وفي المحصلة فإن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه سيلتزمون بالمبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية مهما كانت التحديات والعراقيل التي تعترض طريق تنفيذها واكمل بنودها كاملة غير منقوصة، ولا يريد أكثر مما ورد فيها لأنه ثابت على المبدأ بأن مصلحة الوطن ومستقبل ابناؤه أكبر واسمى من محاولات الزيف والكيد والتزييف التي ينتهجها الآخرون ويريدون من المبادرة الخليجية بدلا من ان تكون طوق نجاة وخلص مطية تقودنا جميعاً الى الهاوية والتملكة- لا قدر الله.

ان المؤتمر الشعبي العام بقيادة رئيسه الزعيم المؤسس علي عبدالله صالح مثل حجر الزاوية والكلمة الفصل في الساحة السياسية الوطنية والعربية على حد سواء، يقول المبادرة الخلية دون تردد او مواربة كخارطة نسير عليها في التداول السلمي للسلطة ورسم ملامح مستقبل جيلنا ووطننا..

في حين كانت الاطراف السياسية الاخرى على الساحة ونعني تحديداً احزاب اللقاء المشترك يسكنها التردد والتوجس وكانت تريد مبادرات «مفصلة» على ماها قبل ان تقبل بالمبادرة الخليجية مزمة تحت ضغوط شعبية ودولية واقليمية خاصة بعد قبول المؤتمر الشعبي العام بها كمبدأ يحكم الجميع.

يعتبر فشلاً للمبادرة الخليجية والاحزاب السياسية والحكومة ومؤتمر الحوار الوطني كونه انقلاباً صريحاً على المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية. ان من يروجون اليوم لفكرة ومشروع التمديد

أما عند الحديث عن مسألة التمديد فإن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه يعتبرون ذلك المسعى خروجاً وتجاوزاً عن المبادرة الخليجية وان تمديد المرحلة الانتقالية وفترة الرئاسة الانتقالية

كتب : عبدالفتاح الازهري

ان المبادرة الخليجية شكلت ولا تزال الطريق الآمن لليمن لإكمال مسيرته السياسية التي بدأها قبل عامين، رغم وجود التحديات الكبيرة التي سعت ولا تزال إلى إعرقله تنفيذ المبادرة الخليجية عن طريق افتعال قضايا وأزمات لم تنص عليها المبادرة الخليجية.. غير انه وفي ذكرى توقيع المبادرة نجد انها تمثل في الغالب الأعم حرص وصدق اليمنيين المخلصين والوفاء لوطنهم ومستقبل اجيالهم بتنفيذ بنودها باعتبارها المخارج الاساس من دوامة الصراع والاقتران، وتأكيدهم أيضاً على ان المبادرة الخليجية يجب ان تسيروا في مسارها الصحيح، ومهما كانت التحديات والصعوبات فالشعب قادر على تجاوزها بعد ان اثبت اليمن للعالم انه البلد الأنجح في الاستجابة للمبادرات الإقليمية والدولية وجنوحه لخيار الحوار والسلم بين دول الربيع العربي لينقل تجربة رائدة ومميزة اشادت بها الاسرة الدولية والإقليمية، بل اعتبرها الكثير من الخبراء الدوليين بأنها نموذج وتجربة يحتذى بها خاصة في الدول النامية في مقدمتها دول المنطقة العربية.

ان المؤتمر الشعبي العام ومعه المخلصون من ابنا، هذا الوطن ومنذ لحظة التوقيع على المبادرة الخليجية في الثالث والعشرين من نوفمبر عام 2011م ظلوا وما زالوا على يقين تام بان هذه المبادرة ان طبقت دون الخروج عنها هي بمثابة الخلاص والامل المرتجى.. غير ان بعض الاطراف السياسية حاولت بانتهازية مفرطة تحويل دفتها منذ البداية حيث نجد ان المبادرة قد نصت في آياتها انه في غضون 15 يوماً منذ بدء تنفيذها ان تشكل لجنة التفسير لتكون المرجعية لجميع الاطراف ولحل اي مسائل خلافية غير ان ذلك لم يتم كما سعت بعض الاطراف وفقاً لمصالحها الضيقة، الأمر الذي ترتب عليه تأليب الكثير من العقبات التي اعترضت ولا تزال طريق المبادرة. وفي ذات السياق نجد اليوم ان تلك الفئة الانتهازية وعبر مكناتها في مؤتمر الحوار الوطني - الذي شارف على الانتهاء - قد امتهنت التزييف والكوسلة والمؤامرات طريقاً لها وهي تسعى لفرض رؤى مخالفة لما نصت عليه المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمعة، في محاولة منها لافشال الحوار الوطني، عبر محاولة تمرير مواد ورؤى تقود الى حتمية افساح مخرجات مؤتمر الحوار الوطني واهدافه الاخرين مسنولية ذلك الفشل بغية الوصول الى ما يرغبهم واهدافهم الخاصة وان كانت على حساب مصلحة الوطن عن طريق تحويل المبادرة الخليجية وتحميلها بما لم تأت به.

وان كان المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه قد سجل لهم بأنهم أكثر المكونات حرصاً على انجاح الحوار الوطني كون الحوار والمبادرة الخليجية مشروعهم الذي من خلاله سيبنى اليمن الجديد فإنهم وفي نفس الوقت يتسكبون بالتنفيذ الحرفي الكامل للمبادرة الخليجية وفي كامل بنودها، لذلك عندما يطالب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه باحترام الهيئات الدستورية القائمة ومنها مجلس النواب فهم لا يظلمون أكثر مما جاءت به المبادرة، حيث اكدت آلياتها التنفيذية انه خلال ثلاثة اشهر من اعتماد الدستور الجديد، سيعتمد البرلمان قانوناً لاجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وسيعاد تشكيل لجنة الانتخابات واعادة تجديد السجل الانتخابي الجديد وفقاً لما يتطلبه هذا القانون، وسيخضع هذا القانون لاستعراض لاحق من قبل البرلمان المنتخب حديثاً.. أي أن مجلس النواب سيظل قائماً وسيعتمد قانوناً سينظر فيه البرلمان الجديد بحسب ما نصت عليه المبادرة وليس كما يريد هذا الطرف او ذاك.

في بيان لهم .. رعاة التسوية: قلقون من توقف العملية الانتقالية في اليمن



قالت مجموعة سفراء الدول العشرة الراعية للمبادرة الخليجية إنها لاحظت قلقاً من أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل استمرت لمدة شهرين بعد فترة انتهائه المقررة في سبتمبر الماضي، ويوسفها أن بعض الجماعات قد أوقفت العملية الانتقالية وذلك بتعليق مشاركاتهم، أو التمديد بفعل ذلك بالرغم من أن القضايا الأكثر تحدياً بقيت غير محلولة حتى الآن. وقالت المجموعة في بيان: «لسوء الحظ، فإن بعض الأطراف المشاركة حالياً في المفاوضات قد اتخذت مواقف تعيق تقدم الحوار بدلا من تسهيل إيجاد الحلول لهذه القضايا العالقة».

وحثت مجموعة السفراء العشرة كل الأطراف على أن تبقى مشاركة، وتضاعف من جهودها للتوصل إلى اتفاق عاجل على طريق نحو المستقبل، والحرص على أن يتضمن هذا الطريق اتفاقاً على المبادئ العامة لمستقبل البلاد ما يشكل أساساً لعمل لجنة إعداد الدستور، كما هو منصوص عليه بمبادرة مجلس التعاون الخليجي، وألياتها التنفيذية.

ودعت مؤتمر الحوار الوطني إلى أن ينجز أعماله بأسرع فرصة ممكنة «حيث إننا في الذكرى الثانية لتوقيع مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ونقترب من الجلسة القادمة لمجلس الأمن الدولي في 27 نوفمبر 2013».

ومع اقتراب مؤتمر الحوار الوطني من نهايته، حثت مجموعة السفراء العشرة اليمن على «أن يظهر للعالم بأن الانتقال السلمي ممكن، وأن يقدم نموذجاً

ووافق يوم السبت الثالث والعشرين من شهر نوفمبر الجاري حول الذكرى الثانية لتوقيع مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي، وألياتها التنفيذية والتي مثلت خارطة الطريق الآمنة لتحقيق التحول السياسي في يمن موحد مواكب لتطلعات الشعب، وعلى وجه الخصوص المرأة والشباب.

وهنأت المجموعة الشعب اليمني على «النجاحات الكبيرة التي حققها مؤتمر الحوار الوطني الشامل إلى الآن، حيث تمكن المؤتمر وعبر فرق العمل المنبثقة عنه، من إنتاج الكثير من التوصيات البناءة والمدروسة للقضايا الدستورية، والتشريعية، والقضايا الأخرى التي ستتمدد الطريق نحو مستقبل أفضل لليمنيين».

لذلك الدول في المنطقة والتي شرعت في حواراتها الوطنية، كون هذا الانتقال السلمي سيمتد الشعب اليمني الأمل، هذا الشعب الذي يريد أن يرى مستقبله يتحسن تحت حكومة ومنظومة سياسية قادرين على توفير الأمن، والخدمات الأساسية، والنمو الاقتصادي».